جمهورية العراق
رئاسة ديوان الوقف السني

Republic of Iraq
Al-Sunni Endowment

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

مجلة علميّة فصلية محكّمة

اقرأ في هذا العدد:

الإيمان وأثرهُ على الصحة النفسية للفرد والمجتمع في الأديان السماوية الثلاثة
أ.م.د . أحمد يونس صديق

آداب الصحبة في مناهج المؤرخين المسلمين من (القرن الثاني إلى العاشر الهجري) - دراسة تحليلية -
أ.م.د. سعاد مقداد ناجي الأسدي

المصطلح الصرفي في كتاب مراح الأرواح في التصريف - دراسة وصفيّة تحليليّة -
أ.م.د. رعد سرحان إبراهيم السامرائي

كتب العقيدة الإسلامية وأسباب تأليفها - دراسة تحليلية لنماذج مختارة -
أ.م.د. عبد الجبار عبد الستار عبد الكريم

أحاديث حسن الظن بالله تعالى - دراسة تحليلية -
أ.م.د. صباح لطيف عبد الله

الإمام الترمذي حياته ومنهجه في كتابة الجامع
أ.م.د. مرفت نواف عبود

بنية الزمن الطقسي في اليهودية دراسة نقدية في ظاهرتي الذاكرة والانتظار
أ.م.د. طلال أحمد عبد الله الجميلي

ISSN: 1817-6674
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو 818 في 2005/3/17م
coll.magazine@imamaladham.edu.iq

الجزء الثاني- العدد السادس والخمسون
ذو الحجة ١٤٤٧ هـ - حزيران ٢٠٢٦ م

الجزء
٢
العدد ٥٦

ذو الحجة ١٤٤٧ هـ - حزيران ٢٠٢٦ م

Al- Imam Al-Adham
University College

A.D 2026 A.H 1447

ISSN: 1817-6674
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو 818 في 2005/3/17م
coll.magazine@imamaladham.edu.iq

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

العدد السادس والخمسون

«الجزء الثاني»

ذي الحجة ١٤٤٧ هـ

حزيران ٢٠٢٦ م

هيئة تحرير المجلة لسنة ٢٠٢٦م

أ. د. صلاح الدين فليح حسن - عميد كلية الإمام الأعظم الجامعة المشرف العام
أ.د. فهيمي أحمد عبد الرحمن رئيس التحرير
أ.م.د. علي داود خلف مدير التحرير
أ.د. إسماعيل عبد عباس عضو
أ.د. محمود عبد العزيز محمد عضو
أ.د. حقي إسماعيل محمود عضو لغوي
أ.د. حسام مشكور عواد عضو
أ.د. محمد عبد القادر عجاج عضو مترجم إنكليزي
أ.د. وسام محمد خليفة عضو
أ.د. أحمد ياسين معتوق عضو
أ.د. خالد مصطفى عبيد عضو
أ.د. نور سعد محسن عضو
أ.د. وصفي عاشور أبو زيد / تركيا عضو
أ.د. محسن المطيري / الكويت عضو
أ. د. لبنى خميس مهدي / وزارة التعليم العالي عضو
أ.م.د. عبد الوهاب أحمد حسن الطه عضو
أ.م.د. محمد صالح حسن / دائرة البحوث عضو

شروط النشر في مجلة
كلية الإمام الأعظم الجامعة / العراق

الرقم الدولي ISSN: 1817 - 6674
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو ٨١٨ في ٢٠٠٥/٣/١٧م

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة، مجلة إنسانية من المجلات العلمية الأكاديمية الرصينة، وقد صدرت موافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لاعتمادها بالرقم: بت/٨٦٤ في ٢٠٠٥/٥/٢٤.

شروط النشر العامَّة:

تسعى هيئة التحرير في مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة إلى الارتقاء بمعامل التأثير (impact Factor)، تمهيدًا لدخول المستوعبات العلمية العالمية، وعليه تنشر مجلة الكلية البحوث التي تتسم بالرصانة العلمية والقيمة المعرفية، وبسلامة اللغة، ودقة التوثيق وفق الشروط الآتية:

١. ألَّا يكونَ البحث منشورًا سابقًا في مجلة أخرى، وألَّا يكونَ جزءًا من بحث سابقٍ منشورٍ، أو من رسالة جامعية، وعلى الباحث أن يوقّع نموذجَ تعهدٍ بألَّا يكونَ البحث منشورًا، أو سبق تقدّيمه للنشر في مجلة أخرى، وألَّا يقدّمه للنشر في مجلة أخرى بعد نشره في مجلة كليتنا، وأن يوافق على نقل حقوق نشر البحث إلى المجلة في حال قبول نشره.

٢. ألَّا يذكر اسم الباحث أو أيّ إشارة تدلُّ عليه في متن البحث؛ لضمان سرية وحيادية عملية التحكم.

٣. ألَّا يزيد عدد الكلمات في البحث على (٨٠٠٠) كلمة، مع المصادر والملاحق، أو ألَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٤. أن تحتوي الصحيفة الأولى من البحث ما يأتي:

أ. عنوان البحث باللغة العربية والإنجليزية.

ب. اسم الباحث ودرجته العلمية وتخصصه باللغة العربية والإنجليزية.

ج. مكان عمل الباحث باللغة العربية والإنجليزية.

د. رقم هاتف الباحث وبريده الإلكتروني الجامعي.

٥. يقدّم الباحث ملخصًا (باللغة العربية والإنجليزية) لا يقل على (١٥٠) كلمة.

٦. يوضع بعد الملخص (Abstract) مباشرة الكلمات المفتاحية لموضوع البحث (Keyword)، باللغة العربية والإنجليزية.

٧. على الباحث اتّباع قواعد الاقتباس وتوثيق المصادر، وأخلاقيات البحث العلمي بما يتوافق مع سياسة المجلة.

٨. تكتب الهوامش داخل المتن وبين قوسين (APA) النظام الامريكي وكما ياتي:

- مع تطور الحياة (الزمخشري، ١٩٩٩: ٣٥).
- قائمة المصادر باللغة العربية (APA).
- قائمة المصادر باللغة الإنكليزية (APA).

٩. الاستشهاد بعددين من أعداد المجلة المنشورة سابقًا والمرفوعة في الموقع الإلكتروني الخاص بكليتنا في الرابط الإلكتروني: https://www.iasj.net/iasj/journal/224/issues.

١٠. تطبق المجلة نظام فحص الاستلال الإلكتروني باستخدام برنامج (Turnitin) ويرفض نشر الأبحاث التي تتجاوز فيها نسبة الاستلال ٢٠٪.

١١. يخضع البحث لفحص أولي تقوم به هيئة التحرير في المجلة، وذلك لتقرير أهلية البحث للتحكيم، ويحق لها أن تعتذر عن قبول البحث دون تقديم الأسباب.

١٢. تتبع المجلة التقويم المزدوج السري لبيان صلاحية البحث للنشر، إذ يعرض البحث المقدّم للنشر على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص، ويتم اختيارهما بسرية مطلقة، بالإضافة إلى عرض البحث على خبير لغوي لتقويم سلامته اللغوية.

١٣. الأبحاث التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات عليها لتكون صالحة للنشر، تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة عليها، وخلاف ذلك لا يتم استلام البحث، وستتم مراجعة البحث من قبل هيئة التحرير للتأكد من التزام الباحث بالأخذ بجميع الملاحظات المثبتة من قبل المقيمين.

١٤. تُعبِّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة.

١٥. تنشر المجلة أعدادًا خاصة بالمؤتمرات العلمية المتوافقة مع تخصص المجلة.

١٦. أجور نشر البحث: يدفع الباحث (٥٠) ألف دينار لتغطية أجور التحكيم، ويكمل دفع بقية الأجور عند قبول البحث للنشر.

١٧. تخريج النصوص القرآنية والحديث النبوي الشريف على ضوء المنهج العلمي الدقيق الكامل.

١٨. يزود الباحث بنسختين مستلة، بعد النشر.

٢٠. يتم إرسال الأبحاث على منصة المجلة https: //journal.imamaladham.edu.iq/ index.php/al - Imam - Al - Adham/user/register. أو من خلال مسح رمز QR في أعلى الصفحة.

شروط النشر (الفنيَّة):

١ - يقدّم البحث بملف واحد، يبدأ بالعنوان وينتهي بالمصادر، وألَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٢ - تكتب الهوامش داخل المتن وبين قوسين (APA) النظام الامريكي وكما ياتي:

• مع تطور الحياة (الزمخشري، ١٩٩٩: ٣٥).

• قائمة المصادر باللغة العربية (APA).

• قائمة المصادر باللغة الانكليزية.

٣ - حجم الخط ل (١٦).

٤ - نوع الخط باللغة العربية (Simplified Arabic) واللغة الإنجليزية (Times New Roman) . - ملاحظة: في حال عدم الأخذ بشروط النشر نعتذر عن استلام البحث ونشره. - يمكن زيارة موقع المجلة في مبنى الكلية في سبع إبكار أو التواصل عبر البريد الإلكتروني magazine@ imamaladham.edu.iq.

أو الاتصال بمدير التحرير عبر الهاتف (٠٠٩٦٤٠٧٧٣٢٤٣٥٦٩٣)، ويمكن الاطلاع على أعداد المجلة عن طريق موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.https://www.iasj .net/iasj/journal/224/issues

مميزات المجلة:

١ - سياسة الوصول المفتوح: جميع الأبحاث متاحة مجاناً فور نشرها.

٢ - تُنشر أربعة أعداد سنوياً منذ عام ٢٠٠٥.

٣ - تستخدم برامج متقدمة للكشف عن الانتحال لضمان الأمانة العلمية.

٤ - تُعنى بنشر الأبحاث التي تواكب التطورات وتسهم في معالجة قضايا المجتمع والحد من الظواهر السلبية.

٥ - تنشر أعمال المؤتمرات والندوات المتخصصة.

كلمة العدد السادس والخمسين

مع إسدال الستار على موسم الامتحانات النهائية، يحسن التوقف عند مرحلة توصف بأنها خاتمةً لجهدٍ علمي امتد لأيام طوال من العمل الأكاديمي، وتليها مرحلة لا تقل أهمية في رسالة الأستاذ الجامعي، وهي مرحلة البحث العلمي والإنتاج المعرفي.

فإن الحياة الجامعية لا تُقاس بفاعلية برامجها التعليمية فحسب، بل بقدرتها على إنتاج المعرفة وتطويرها، والإسهام في معالجة قضايا المجتمع والإنسانية.

فدور الأستاذ الجامعي لا ينتهي عند حدود التدريس فحسب، بل يبدأ فصل جديد من النشاط العلمي والمهني، والإسهام في رفع المكانة الأكاديمية لمؤسساتنا من خلال إنتاج معرفي يتسم بالجدة والمنهجية والأثر لا سيما بما يتكلل بنتاج البحث العلمي الذي يرفد العلوم بنتاجات علمية رصينة.

هيئة التحرير

المحتويات

١. الإيمان وأثرهُ على الصحة النفسية للفرد والمجتمع في الأديان السماوية الثلاثة..... ١٣
أ.م.د . أحمد يونس صديق ١٣
٢. المصطلح الصرفي في كتاب مراح الأرواح في التصريف - دراسة وصفيّة تحليليّة -... ٤١
أ.م.د. رعد سرحان إبراهيم السامرائي ٤١
٣. آداب الصحبة في مناهج المؤرخين المسلمين من (القرن الثاني إلى العاشر الهجري) - دراسة تحليلية - ٦٧
أ.م.د. سعاد مقداد ناجي الأسدي ٦٧
٤. أحاديث حسن الظن بالله تعالى - دراسة تحليلية - ١٠٩
أ.م.د. صباح لطيف عبد الله ١٠٩
٥. بنية الزمن الطقسي في اليهودية دراسة نقدية في ظاهرتي الذاكرة والانتظار..... ١٣٧
أ.م.د. طلال أحمد عبد الله الجميلي ١٣٧
٦. كتب العقيدة الإسلامية وأسباب تأليفها - دراسة تحليلية لنماذج مختارة -..... ١٦٣
أ.م.د. عبد الجبار عبد الستار عبد الكريم..... ١٦٣
٧. الإمام الترمذي حياته ومنهجه في كتابة الجامع..... ١٨٣
أ.م.د. مرفت نواف عبود..... ١٨٣
٨. تعقبات الإمام النووي للإمام الشيرازي في مسائل باب المياه من خلال كتابه (تصحيح التنبيه) - دراسة فقهية مقارنة -..... ٢١٥
ضياء حسين أسماعيل العبيدي ٢١٥
أ.د. نجم ناصر عبد ٢١٥
٩. منهج ابن حزم الظاهر في تأويل مختلف الحديث من خلال كتاب الإحكام في أصول الأحكام ٢٣٣
م.د . لؤي مجبل حميدي حسن..... ٢٣٣
م.د. محمد رشاد أحمد عبد الله حمد..... ٢٣٣

١٠. إتهامات ابن حزم الظاهري(ت: ٤٥٦هـ) للباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) في كتابه (الفصل في الملل والأهواء والنحل) والرد عليها، دراسة عقدية نقدية..... ٢٦٣
م.د. أحمد عبد القادر عبد الله..... ٢٦٣
أ.د. أسماء عبد القادر عبد الله ٢٦٣
١١. الأبنية الصرفية الحركية وأثرها الدلالي في تشكيل الزخم الثوري في شعر المقاومة الفلسطينية «محمود درويش أنموذجا» ٢٩٩
م.د. بلال حسين غزاي الأنباري..... ٢٩٩
١٢. مرويات أحمد بن خالد الوهبي في الأدب المفرد (دراسة تحليلية) ٣٢٧
م.د. جاسر سعد ناصر النافعي ٣٢٧
١٣. إشكالية تغير الفتوى بتغير الزمان في النوازل الاقتصادية المعاصرة - دراسة تأصيلية مقارنة - ٣٥٣
م.د. خالد أحمد برتو محمد..... ٣٥٣
١٤. التجارة الداخلية في إيران خلال العهد القاجاري (١٧٩٦ - ١٩٢٥) ٣٧٩
م.د. رشا عبدالصمد إسماعيل ٣٧٩
١٥. المذاهب الفقهية وأثرها في تطور الفقه الإسلامي - دراسة فقهية أصولية تحليلية -... ٤١١
م.د. عثمان عدنان مهدي ٤١١
١٦. مؤسسة الخزندار في تونس ١٧٠٥ - ١٨٣٧ التحولات الإدارية والمالية بين السيادة والارتهان الخارجي - دراسة تاريخية - ٤٣٣
م.د. معاد إبراهيم محمد..... ٤٣٣
١٧. تجليات الإعجاز البياني في سورة الرحمن وأثرها في تنظيم النشاط الكهربائي للدماغ والاتزان النفسي: دراسة تحليلية بينية..... ٤٦٩
م.م. أبي شبيل محمود الطائي ٤٦٩
١٨. الآراء الفقهية حول قضية إجهاض الجنين بين القديم والمعاصر وأبعادها الطبية... ٤٩٧
م.م. أنس عبد الجبار صباح ٤٩٧
١٩. السنن الداخلة في الصلاة عند المذاهب الأربعة - دراسة فقهية مقارنة مع الأدلة - ٥١٥
م.م. بروج عباس الطيف ٥١٥
م.م. زهراء طالب حسن..... ٥١٥

٢٠. المنهج الأصولي للشيخ الدكتور محمد زكريا البرديسي في كتابه "أصول الفقه" - دراسة تحليلية مقارنة - ٥٤١
م.م. حسناء خلف عبد الله خضير ٥٤١
٢١. معروف الرصافي وموقفه من النبوة من خلال كتابه الشخصية المحمدية..... ٥٦٥
م.م. حيدر محمود عبد الله ٥٦٥
٢٢. التبشير النصراني الإلكتروني: وسائل انتشاره وسبل مواجهته..... ٥٨٣
م.م. سعد مطشر سعد الخزرجي..... ٥٨٣
٢٣. أثر الخلل العقدي في صناعة الأزمات الفكرية المعاصرة ٦٠٥
م.م. صباح قدوري حمادي ٦٠٥
24. Digital and Posthuman Trauma in Jennifer Haley's The Nether and Jordan Tannahill's Draw Me Close.....631
م.م. نرجس ناصر غازي كاظم ٦٣١

التجارة الداخلية في إيران
خلال العهد القاجاري (١٧٩٦ - ١٩٢٥)

Internal Trade in Iran During the Qajar Era (1796 - 1925)

إعداد الباحثة

م.د. رشا عبدالصمد إسماعيل

جامعة تكريت / كلية الآداب / قسم التاريخ

Researcher:

Lect. Dr. Rasha Abdulsamad Ismail

University of Tikrit / College of Arts

Department of History

rasha_ismael@tu.edu.iq

تاريخ استلام البحث: 24 / 5 / 2026

الملخص

تناول هذا البحث دراسة البنية الهيكلية والمقومات الأساسية للتجارة الداخلية في إيران خلال العهد القاجاري، متتبعاً أثر الحراك الاقتصادي والأسواق المحلية كالبازار في تشكيل الوعي السياسي وتوجيه مسار التحولات الوطنية وناقش البحث التحديات الجغرافية والأمنية لطرق القوافل، ودور الخانات في تنشيط الحركة التجارية، مع تسليط الضوء على الفوضى النقدية والنظم الضريبية الجائرة (كالراهداري والمكوس)، كما ركّزت الدراسة على تراتبية النخب التجارية والتحالف التقليدي بين البازار والمؤسسة الدينية، وأثر الأقليات في التجارة، والتحول نحو الزراعة النقدية، وبحثت الدراسة بالتفصيل التغلغل الأجنبي (البريطاني والروسي) عبر معاهدات كمعاهدة «تركمانجاي» و»باريس»، وفتح نهر كارون وتأسيس المصارف الأجنبية، وصولاً إلى الأزمات والمجاعات الكبرى. وأخيراً، تتبع البحث الحراك التجاري والتحول السياسي المتمثل في ثورة التنباك والثورة الدستورية (المشروطة)، وصولاً إلى شلل الاقتصاد إبان الحرب العالمية الأولى وسقوط السلالة القاجارية عام ١٩٢٥ .

الكلمات المفتاحية: العهد القاجاري، البازار، التغلغل الأجنبي، الثورة الدستورية، التاريخ الاقتصادي.

Abstract:

This research examines the structural framework and fundamental elements of domestic trade in Iran during the Qajar era, tracing the impact of economic dynamics and local markets specifically the "Bazaar"on shaping political consciousness and guiding national transformations. The study discusses the geographical and security challenges of caravan routes, the role of Caravanserais (Khans) in stimulating commerce, and highlights the monetary chaos and oppressive fiscal systems (such as Rahdari and Makus). Furthermore, the paper focuses on the hierarchy of trade elites, the traditional alliance between the Bazaar and the religious establishment, the economic role of minorities, and the shift toward cash - crop agriculture. It meticulously analyzes foreign infiltration (British and Russian) via unequal treaties like "Turkmanchay" and "Paris," the opening of the Karun River, and the establishment of foreign banks, leading to economic crises and major famines. Finally, the study tracks commercial activism and political change manifested in the Tobacco Revolt and the Constitutional Revolution (Mashrouteh), culminating in the economic paralysis during World War I and the fall of the Qajar dynasty in1925 .

Keywords: Qajar Era, The Bazaar, Foreign Infiltration, Constitutional Revolution, Economic History.

المقدمة

يمثل التاريخ الاقتصادي لإيران في العهد القاجاري (١٧٩٦ - ١٩٢٥ م) مرآةً عاكسة لتفاعلات شديدة التعقيد بين البنى الاجتماعية التقليدية، والقوى الدينية المتجذرة، والتحولات السياسية العاصفة. ولم تكن التجارة الداخلية في هذه الحقبة مجرد آلية مادية لتبادل السلع والمنتجات بين الريف والمدينة، بل شكّلت عصب الحياة اليومية والعمود الفقري الذي استندت إليه منظومة القوى والنفوذ؛ حيث تداخلت الجغرافيا السياسية بعوائقها المتمثلة في الصحاري القاحلة والممرات الجبلية الوعرة، مع الهياكل الإدارية والمالية التي تأرجحت بين السعي نحو التنظيم التنفيذي والفوضى الضريبية والنقدية العارمة.

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على القطاع الأكثر حيوية في الاقتصاد الإيراني آنذاك، وهو «التجارة الداخلية»؛ إذ لا تقتصر الأهمية على رصد حركة السلع فحسب، بل تمتد لتفكيك شبكة العلاقات المعقدة بين البازار والمؤسسة الدينية، وفهم كيف أسهمت البيئة الاقتصادية المحلية في تشكيل الوعي السياسي وتأجيج الحركات الوطنية. كما تكمن أهميته العلمية في تقديم قراءة موضوعية لآليات الانتقال من الاقتصاد التقليدي الاكتفائي إلى التبعية الاقتصادية المفروضة قسراً عبر التغلغل الأجنبي، مما يوفر فهمًا أعمق للجذور الاقتصادية التي أدت إلى صياغة المشهد السياسي الإيراني الحديث.

تتحدد إشكالية البحث في تساؤل مركزي مفاده: «كيف تحولت البنية الهيكلية والمقومات الأساسية للتجارة الداخلية الإيرانية في العهد القاجاري من أداة للتماسك الاجتماعي والاكتفاء المحلي، إلى ساحة للصراع بين القوى التقليدية والتغلغل الاستعماري، ومحرك رئيسي للثورات والتحولات السياسية الكبرى؟» ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية: ما هي طبيعة العوائق الجغرافية والمالية والنقدية التي كبّلت البازار الإيراني؟ وكيف أثر التغلغل الأجنبي المتمثل في الاتفاقيات والبنك الاستعماري على الحرف المحلية والمكانة الاقتصادية لكبار التجار؟ وأخيراً، كيف تحولت المظالم والتحالفات التجارية (لا سيما بين البازار والعلماء) إلى وقود لوجستي ومالي حسم مصير الحركات الدستورية والثورات الشعبية، والبازار هو «سوق» لتبادل السلع، وهو العصب المركزي للاقتصاد والسياسة والاجتماع في المدن الإيرانية خلال العهد القاجاري هو عبارة عن مجمع مغطى يضم شبكة من

الدكاكين، والمخازن، والخانات (التي تنزل فيها القوافل)، والمساجد، والمدارس الدينية تميز البازار القاجاري بتنظيمه الطبقي الصارم عبر «الطوائف الحرفية» (ال أصناف)، وكان ل «خواجه البازار» (كبار التجار أو التجار المقيمين) نفوذ سياسي هائل مكّنهم من تشكيل جبهة معارضة قوية ضد الشاهات، وخصوصاً عند تحالفهم مع رجال الدين (العلماء)، وهو ما تجلى بوضوح في ثورة التبغ (١٨٩١) والثورة الدستورية المشروطة (١٩٠٥ - ١٩١١) (ناظم الإسلام الكرماني، ١٩٨٣، ج ١، ص ١٤٢).

وللإجابة على هذه الإشكالية، يأتي هذا البحث من خلال أربعة مباحث متكاملة ومتسلسلة منهجياً. يدرس المبحث الأول مراكز التجارة والأسواق المحلية، متناولاً الدور المحوري للبازار الشرقي كمركز ثقل اقتصادي، واجتماعي وسياسي، وتصنيف المدن وحلقات الوصل الإقليمية، فضلاً عن جغرافية طرق القوافل، والتحولات الآمنة التي أحدثتها «الخانات»، وصولاً إلى تشريح المنظومة النقدية والضرائب الإتاوية كالراهداري والمكوس، والراهداري هي ضريبة حراسة الطرق أو رسوم العبور (الترانزيت الداخلي) التي كانت تفرضها السلطات القاجارية، أو الحكام المحليون وزعماء القبائل، على قوافل التجارة الداخلية مقابل تأمين الطرق وحمايتها من قطاع الطرق. حيث كانت هذه الرسوم تُجمع عند محطات مخصصة تُعرف باسم «خانات الراهداري» المنتشرة على الطرق التجارية بين المدن الرئيسية (مثل طريق طهران - تبريز، أو بوشهر - شيراز). بالرغم من أن الهدف النظري منها كان توفير الأمن، إلا أنها تحولت في العهد القاجاري إلى عبء مالي ثقيل، وعائق أساسي أمام نمو التجارة الداخلية بسبب كثرة المحطات، وفساد الجُباة، وعجز الدولة عن تأمين الطرق فعلياً (فلسفي، ١٩٦٧، ج ٢، ص ٢١٢) أما المكوس في السياق الاقتصادي القاجاري فهو يشير إلى الضرائب والرسوم الكمركية الداخلية التي كانت تُفرض على البضائع المحلية عند دخولها بوابات المدن الإيرانية أو أسواقها، وتُعرف أحياناً ب (ضرائب القبان) أو (رسوم البوابة)و كانت هذه المكوس تُجبي من قِبل ملتزمين (نظام الالتزام) يشترون حق جباية الضرائب من الحكومة مقابل مبلغ مقطوع، مما يدفعهم للاشتطاط في الجباية لتحقيق أرباح شخصية أدت المكوس الداخلية إلى إضعاف تنافسية في السلع الإيرانية الوطنية أمام السلع الأجنبية (الروسية والبريطانية)، حيث كانت البضائع الأجنبية تتمتع بإعفاءات وتدفع ضريبة كمركية موحدة بنسبة ٥٪ فقط عند الحدود بموجب الاتفاقيات (مثل معاهدة تركمانجاي ١٨٢٨)، بينما السلع الإيرانية تُكّس في كل مدينة تمر بها داخلياً. (شميم،

١٩٩٥، ص ٣١٨)

وينتقل البحث في المبحث الثاني ليفكك شبكة العلاقات التراتبية لأطراف العملية التجارية، بدءاً من كبار التجار (التُجّار) وصولاً إلى الكسبة والحرفيين، مع تبيان طبيعة التحالف العضوي والمالي الفريد بين البازار والمؤسسة الدينية (العلماء)، وتحديد الأدوار التجارية التخصصية للأقليات الدينية (الأرمن، اليهود، والزرادشتيين)، وهيكل السلع المتبادلة بين الريف والمدينة في ظل التحول نحو الاقتصاد النقدي، منتهياً بالأزمات والمجاعات الكبرى ولا سيما مجاعة (١٨٧٠ - ١٨٧١) وآثارها الديموغرافية والأسواق.

بينما يتقصى المبحث الثالث ظاهرة «التغلغل الأجنبي وأثره على التجارة الداخلية»، راصداً الانكسار الهيكلي للاقتصاد الوطني أمام معاهدتي «تركمانجاي» الروسية و«باريس» البريطانية، وما نتج عنهما من إغراق للأسواق بالمنسوجات الأجنبية الرخيصة، واندحار الحرف التقليدية المحلية، وبداية التبعية الاقتصادية، والسيطرة الأجنبية على خطوط الملاحة بنهر كارون، وتأسيس البنك الشاهنشاهي والبنك الاستقراضي اللذين سحبا السيولة ووجّها الائتمان لخدمة المصالح الاستعمارية.

ويتوّج البحث دراسته في المبحث الرابع برصد «الحراك التجاري والتحول السياسي في أواخر العهد القاجاري»، مستعرضاً كيف تحولت المظالم الاقتصادية إلى ثورات وحركات معارضة وطنية كبرى، بدأت «بثورة التنباك» (١٨٩١ - ١٨٩٢) التي كسرت الاحتكار البريطاني بفضل الفتوى الدينية، وتواصلت عبر الدور اللوجستي والمالي الطليعي للتجار في «الثورة الدستورية (المشروطة)» (١٩٠٥ - ١٩١١) وإنشاء أول برلمان، وانتهاءً بالتبعات الكارثية للحرب العالمية الأولى التي مزّقت شبكة التجارة وأحدثت مجاعة عظمى مهدت موضوعياً وعسكرياً لسقوط السلالة القاجارية وإعلان العهد البهلوي عام ١٩٢٥.

منهجية البحث:

اعتمد البحث في دراسة التجارة الداخلية في العهد القاجاري على المنهج التاريخي الاسترادادي التحلّيلي، المرتكز على تتبع وتفكيك الظواهر الاقتصادية والآثار البنيوية لحركة التجارة، مع الاستعانة ب المنهج الوصفي الإحصائي القائم على استخدام الجداول والمؤشرات الكمية والسياقية لفهم تراتبية حركة الأسواق، فضلاً عن تطبيق أدوات التحليل الجيوسياسي والاجتماعي لربط الحراك التجاري بالتحولات الدستورية والسياسية الوطنية.

المبحث الأول: البنية الهيكلية للتجارة الداخلية وآليات التنظيم

شكلت التجارة الداخلية في العالم الإسلامي وبلاد فارس عصب الحياة الاقتصادية، ولم تكن مجرد حركة لتبادل السلع، بل منظومة متكاملة تداخلت فيها الجغرافيا السياسية مع البنى الاجتماعية والدينية. وقد ارتكزت هذه المنظومة على شبكة معقدة من الأسواق المحلية، وطرق القوافل، والنظم المالية والضريبية التي تراوحت بين التنظيم الإداري والفوضى السياسية(آدميت، ١٩٨١، ص ٨٤ - ٨٥).

المطلب الأول: مراكز التجارة والأسواق المحلية

١. دور «البازار» كمركز ثقل اقتصادي واجتماعي وسياسي

لم يكن البازار الشرقي مجرد مكان مادي لبيع البضائع وشراءها، بل تمثّل في جوهره القلب النابض للمدينة الإسلامية والآسيوية (آدميت، ١٩٨١، ص ٨٥). اقتصادياً، تم تقسيم البازار طبقاً للحرف والمهن إلى أسواق متخصصة مثل: (سوق النحاسين، وسوق الصاغة، وسوق السجاد)، مما منع الاحتكار وسهّل الرقابة على الأسعار والجودة من قِبل «المحتسب»، كما احتوى على «القيصريات» وهي الأسواق المغلقة المخصصة للسلع الثمينة (Issawi, 1971, pp. 70 - 71; Floor, 2006, pp. 45 - 46).

أما اجتماعياً ودينياً، فقد ارتبط البازار ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسة الدينية كالمساجد الكبرى والحوزات التي كانت تقع في قلبه؛ وشكلت الرابطة بين التجار ورجال الدين قوة ضغط اجتماعية لا يستهان بها (فوران، ٢٠٠٣، ص ١٤٢؛ كدي، ١٩٨٣، ص ٨٨). أما سياسياً، فكان البازار قادراً على شل حركة الدولة عبر إعلان الإضراب العام وإغلاق الدكاكين، وهو السلاح الذي استخدم ببراعة في تحولات تاريخية كبرى مثل الثورة الدستورية الإيرانية (المشروطة) (الكرماني، ١٩٨٣، ج ١، ص ٣٢٠ - ٣٢٢).

٢. تصنيف المدن التجارية الكبرى وحلقات الوصل بين الريف والمدينة

تفاوتت المدن في ثقلها التجاري بناءً على موقعها الجغرافي؛ فهناك مدن عواصم إمبراطورية ومحطات عالمية مثل أصفهان، وتبريز، ومشهد، وشيراز، ومدن ثانوية تعمل كمراكز تجميع إقليمية (Abrahamian, 1992, pp. 63 - 64). وعن حلقة الوصل بين الريف والمدينة، فكان الريف يمثل عمقاً إنتاجياً زراعياً وحرفياً، بينما تمثل المدينة مركز الاستهلاك والتبادل المالي؛ حيث تحركت السلع عبر شبكة من الأسواق الدورية (الأسواق الأسبوعية) التي تقام على

أطراف المدن، ويجلب إليها الفلاحون والبدو منتجاتهم كالصوف، والحبوب، والجلود، لمقايضتها بالسلع المصنعة في المدينة كالمنسوجات، والأدوات المعدنية، والسكر، والشاي (Lambton, ١٩٨٧, pp. ١١٢ - ١١٤). ولعل هذا النظام الامتدادي هو ما لاحظه الرحالة الأجانب مبكراً في فترات الازدهار السابقة (شاردن، ٢٠١١، ص ٩٤ - ٩٦؛ كمبفر، ٢٠٠٧، ص ١١٢ - ١١٣).

المطلب الثاني: طرق التجارة ووسائل النقل

١. شبكة الطرق البرية (طرق القوافل) والتحديات الجغرافية والأمنية

اعتمدت التجارة الداخلية بالدرجة الأولى على النقل البري بواسطة الدواب كالجمال، والبغال، والخيول، والتي كانت تنتظم في قوافل ضخمة يقودها «القافلة باشي». واجهت هذه الحركة تحديات جسيمة؛ منها التحديات الجغرافية كوعورة التضاريس، وعبور الممرات الجبلية الشاهقة، واجتياز الصحاري القاحلة مثل صحراء لوط وصحراء الملح الكبرى، فضلاً عن التقلبات المناخية القاسية (Curzon, 1892, Vol. 1, pp. 475 - 476).

أما التحديات الأمنية، فكان انعدام الأمن السياسي يؤدي مباشرة إلى قطع الطرق؛ وشكلت غارات القبائل البدوية والمحلية مثل البلوش، واللور، والقشقائيين، التي كانت ترى في القوافل صيداً مشروعاً، أكبر مهدد للحركة التجارية، مما جعل التجار يضطرون لاستئجار حراس مسلحين لحمايتهم (شميم، ١٩٩٥، ص ١٦٠ - ١٦١؛ لوريمر، ١٩٧٦، ص ٢٠٤ - ٢٠٥).

٢. إنشاء «الخانات» ودورها في تنشيط الحركة التجارية

لمواجهة مشاق السفر وانعدام الأمن، أولت الدول (لا سيما في العهد الصفوي خلال حكم الشاه عباس الأول) اهتماماً هائلاً ببناء خانات القوافل (Caravanserais) على مسافات مدروسة تعادل سير يوم واحد، أي حوالي ٢٥ - ٣٠ كم (فلسفي، ١٩٦٧، ج ٢، ص ٢١٢). وتمثلت بنيتها في حصون منيعة مبنية من الآجر (الطوب الأحمر أو الطين المطبوخ)، ذات بوابات ضخمة مصفحة، وتحتوي على غرف للمسافرين، وإسطبلات للدواب، ومستودعات للبضائع، وآبار للمياه (Floor, 2000, pp. 88 - 89).

أما دورها الاقتصادي فلم تكن مجرد أماكن للراحة، بل تحولت إلى بورصات مصغرة خارج المدن؛ تلتقي فيها القوافل ويتم فيها تبادل الأنباء عن الأسعار وحالة الطرق، وعقد الصفقات وتفريغ البضائع وشحنها، مما وفر بيئة آمنة خفضت من تكاليف التأمين والمخاطر التجارية

(الفتلاوي، ٢٠٠٧، ص ١٤٢ - ١٤٣).

المطلب الثالث: النظام النقدي والمالي والضريبي

١. الفوضى النقدية (تعدد العملات وتذبذب قيمتها)

عانت الأسواق الداخلية من حالة شديدة من عدم الاستقرار النقدي نتيجة لضعف السلطة المركزية وعجزها عن توحيد السكة؛ حيث تداولت الأسواق عملات ذهبية وفضية ونحاسية متعددة المصادر (عثمانية، وروسية، وبريطانية، ومحلية). وتذبذبت قيم «القِران» و«الأسد الغريب»؛ إذ كان القِران الفضي هو العملة الرئيسية في العهد القاجاري، ولكنه تعرض لعمليات «قرض العملة» وتخفيض نسبة الفضة فيه لمواجهة العجز المالي للدولة (أشرف, ١٩٨٠, ص ٨٨ - ٨٩).

أما «الأسد الغريب» (أو الريال ذو الأسد والشمس)، فقد تذبذبت قيمته باستمرار أمام العملات الأجنبية، مما خلق حالة من الارتباك في تقدير قيم السلع الآجلة، ودفع التجار للجوء إلى الصيارفة (الصراف باشي) الذين أداروا نظاماً مالياً موازياً يعتمد على الكمبيالات (السفتجة) لتفادي نقل النقود المعدنية الثقيلة (Avery, 1965, pp. 94 - 96).

٢. المكوس والضرائب الداخلية (الراهداري) والجمارك المحلية

أثقلت السلطات والولاة المحليون كاهل التجارة الداخلية بمنظومة ضرائبية معقدة وجائرة؛ ف«المكوس» هي ضرائب تجارية كانت تفرض في الأسواق وعند بوابات المدن على دخول البضائع (كورزون، ١٩٦١، ص ١١٨) أما «الراهداري» فهي ضريبة حماية الطرق، والمفترض أنها تجبى مقابل تأمين السبل من قطاع الطرق، إلا أنها تحولت في فترات ضعف الدولة إلى إتاوة يجبيها الحكام المحليون أو رؤساء القبائل في محطات مراقبة متعددة دون تقديم أي خدمات أمنية حقيقية (فلسفي، ١٩٦٧، ج ٢، ص ٢١٢ - ٢١٤).

ولم تكن الجمارك تفرض على الحدود الخارجية فحسب، بل كانت كل ولاية أو إقليم يعامل البضائع القادمة من الإقليم المجاور كبضائع أجنبية تفرض عليها رسوم عبور محلي (Issawi, 1971, pp. 72 - 73). وأدى تكرار هذه الضرائب وتعددها إلى رفع التكلفة النهائية للسلع بشكل جنوني، وحدّ من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، وساهم في تفتيت السوق الوطنية وتحويلها إلى أسواق إقليمية معزولة (عيسوي، ١٩٨٩، ص ٣١٠ - ٣١٢).

المبحث الثاني: أطراف العملية التجارية والسلع المتداولة

المطلب الأول: النخب التجارية والقوى الفاعلة

١. تجار البازار وتراتبيتهم الطبقية

لم يكن البازار مجرد سوق مادي لتبادل السلع، بل كان مؤسسة اجتماعية وسياسية واقتصادية متكاملة تتمتع بنفوذ واسع، وتنقسم الطبقة التجارية داخله عمودياً وفق تراتبية صارمة تلعب دوراً حاسماً في توجيه الاقتصاد (Abrahamian, 1982, pp. 45 - 47). وتتوزع هذه التراتبية على النحو التالي:

كبار التجار (التُجّار): وهم النخبة المالية الرأسمالية التي تتعامل بالتجارة الدولية والجملة، ويمتلك هؤلاء شبكات واسعة من الوكلاء في الداخل والخارج مثل بومباي، وإسطنبول، وباكو، وكانوا يقرضون الدولة ويمولون المشاريع الكبرى (أشرف، ١٩٨٠، ص ١١٥ - ١١٦).

أصحاب الخانات والمستودعات (البُنكدارية): وهم تجار الجملة الإقليميون الذين يربطون بين كبار التجار وتجار التجزئة (Foran, 1993, pp. 147 - 148).

تجار التجزئة (الكسبة): وهم أصحاب الدكاكين الصغيرة في أزقة البازار، والذين يمثلون القاعدة الشعبية العريضة والقوة المحركة لأي احتجاج اجتماعي (Foran, ١٩٩٣, p. ١٤٩).

الحرفيون (أصحاب الأصناف): وينضوون تحت نقابات حرفية تقليدية تنظم الإنتاج والأسعار (فودي، ١٩٩٣، ص ١٤٢ - ١٤٣).

٢. العلاقة بين التجار والمؤسسة الدينية (العلماء) وتحالفهم التقليدي

شكل التحالف بين البازار والمؤسسة الدينية الشيعية (العلماء والمجتهدين) الركيزة الأساسية للمجتمع في مواجهة تغول السلطة السياسية للشاهات، ويقوم هذا التحالف على الأبعاد الآتية:

الاستقلال المالي للعلماء: كان التجار يدفعون الحقوق الشرعية (الخمس والزكاة والأوقاف) مباشرة للعلماء وليس للدولة، مما منح المؤسسة الدينية استقلالاً مالياً تاماً عن البلاط (Keddie, 1981, pp. 67 - 69).

الحماية المتبادلة: كان العلماء يوفرون الغطاء الشرعي والحماية السياسية للتجار ضد مصادرات الشاه وتعسف الحكام المحليين، في حين كان البازار يمثل القوة التمويلية والضربة الاقتصادية للعلماء عند إعلان «الإضراب العام» أو إغلاق الأسواق كوسيلة ضغط سياسي (تيموري، ١٩٨٢، ص ١١٥ - ١١٧).

المساحة الجغرافية المشتركة: كان المسجد الكبير (مسجد جامع) يقع دائماً في قلب البازار، مما جعل التواصل اليومي بين الطرفين وثيقاً وعضوياً (كدي، ١٩٨٣، ص ٨٨ - ٨٩).

٣. دور الأقليات الدينية في التجارة الداخلية والخارجية

لعبت الأقليات الدينية دوراً حيوياً يتجاوز حجمها الديموغرافي في تنشيط الحركة التجارية، مستفيدة من علاقاتها العابرة للحدود وقدرتها على التعامل مع القوى الأوروبية (Issawi, 1971, pp. 258 - 259). ومن أبرز هذه القوى:

الأرمن: تميزوا باحتكار تجارة الحرير وتجارة العبور (الترانزيت) مع الإمبراطورية الروسية وأوروبا عبر القوقاز؛ وبفضل امتيازاتهم التاريخية منذ إسكانهم في جلفا أصفهان، امتلكوا شبكات مالية ضخمة وصاروا حلقة الوصل بين الشرق والغرب (ناظم الشريعة، ٢٠٠١، ص ٧٣ - ٧٤).

اليهود: تركز نشاطهم في التجارة الداخلية، وصياغة الذهب والمجوهرات، وصرافة العملات، وقطاع المقرضين الصغار، بالإضافة إلى تجارة المنسوجات في مدن مثل شيراز، وأصفهان، وهمدان (عيسوي، ١٩٨٩، ص ٧٢ - ٧٣).

الزرادشتيون: تركزت قوتهم التجارية في مدن يزد وكرمان، ولعبوا دوراً بارزاً في التجارة مع الهند البريطانية عبر صلاتهم بالطائفة الفارسية في بومباي، وتخصصوا في تجارة الأقمشة والمواد الخام الزراعية (عيسوي، ١٩٨٩، ص ٧٤ - ٧٥).

المطلب الثاني: هيكل السلع المتبادلة

١. المنتجات الزراعية والحيوانية

شهد القرن التاسع عشر تحولاً في البنية الزراعية من «اقتصاد الاكتفاء الذاتي» إلى «الزراعة النقدية الموجّهة للتصدير» بضغط من السوق الرأسمالية العالمية (Katouzian, ١٩٨١, pp. ٥٥ - ٥٧). وظلت الحبوب كالقمح والشعير المكون الأساسي للتجارة الداخلية وقوت السكان، إلا أن تحويل الأراضي لزراعة المحاصيل النقدية أضعف إنتاجها محلياً.

أما التبغ، فحظي بشهرة واسعة (خاصة تنباك شيراز)، وكان يصدّر بكميات ضخمة إلى الدولة العثمانية ومصر، وشكل محور أزمة سياسية كبرى (آدميت، ١٩٨١، ص ٩٠ - ٩٢). وفي الوقت نفسه، ازدهرت زراعة القطن بشكل انفجاري في المناطق الشمالية (مازندران وإستراباد) لسد احتياجات المصانع الروسية (مجد، ٢٠٠٥، ص ٤٥ - ٤٦). وتحول الأفيون إلى بديل استراتيجي لتعويض تراجع صادرات الحرير؛ فتوسعت زراعته في أصفهان ويزد

وفارس، وكان يصدّر إلى الصين وبريطانيا كونه يدر أرباحاً بالعملة الصعبة (أشرف، ١٩٨٠، ص ١١٥ - ١١٧).

٢. الصناعات الحرفية والتقليدية

واجهت الحرف التقليدية منافسة شرسة وغير متكافئة من البضائع المصنعة غربياً (خاصة المنسوجات البريطانية والروسية)، مما أدى إلى اندحار بعضها وازدهار البعض الآخر. ويعد السجاد الإيراني الاستثناء الأبرز؛ إذ شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر «طفرة السجاد» نتيجة الطلب الأوروبي والأمريكي الهائل، وتحولت هذه الحرفة من منزلية ريفية إلى صناعة منظمة تمولها شركات أجنبية ومحلية في كرمان، وتبريز، وسلطان آباد (Floor, 2003, pp. 190 - 192).

وفي المقابل، تراجعت صناعة الأقمشة المنسوجة التقليدية (كالحديد والقطنيات) بشكل حاد في كاشان وأصفهان بسبب إغراق الأسواق بالأقمشة القطنية الرخيصة الواردة من مانشستر وموسكو، مما أدى إلى بطالة واسعة بين النساجين (الفتلاوي، ٢٠٠٧، ص ١٥٥ - ١٥٦). أما صناعة الفخار والخزف، فقد استمرت كصناعة محلية ضيقة لتلبية احتياجات الطبقات الفقيرة والمتوسطة في الداخل، وتركزت في نطاقات ريفية محددة لعدم قدرتها على منافسة الخزف الصيني والأوروبي المستورد (فودي، ١٩٩٣، ص ١٤٢ - ١٤٤).

المطلب الثالث: الأزمات الاقتصادية والمجاعات

١. ظاهرة احتكار السلع (الاحتكار المصطنع)

اتسم الاقتصاد في تلك الحقبة بالهشاشة والتعرض للأزمات الدورية نتيجة لضعف البنية التحتية للمواصلات وغياب التخزين العلمي، فضلاً عن الفساد الإداري (Gilbar, 1976, pp. 125 - 127). وظهر ذلك جلياً في سياسة احتكار السلع (الإنكار)؛ حيث كان الحكام المحليون، وكبار الملاكين، وحتى بعض كبار التجار يعمدون إلى تخزين الحبوب والأقوات في أوقات الشح لرفع أسعارها وتحقيق أرباح فاحشة، مما كان يتسبب في اضطرابات اجتماعية عنيفة داخل المدن فيما يُعرف ب «المجاعات المصطنعة» (بناني، ١٩٨٢، ص ٤١ - ٤٣).

٢. تأثير مجاعة (١٨٧٠ - ١٨٧١) الكبرى على القوة الشرائية وحركة الأسواق

عدت مجاعة الأعوام ١٨٧٠ - ١٨٧١ الكارثة الإنسانية والاقتصادية الأضخم في التاريخ الحديث؛ إذ نتجت عن جفاف حاد استمر لسنوات، وتفاقمت بسبب الاحتكار وانعدام

الطرق الصالحة لنقل الحبوب من الولايات الفائضة (مثل أذربيجان) إلى الولايات المنكوبة في وسط وجنوب البلاد (الجمل، ٢٠٠٢، ص ١٦٥ - ١٦٧). وتلخصت آثارها الاقتصادية والاجتماعية في الآتي:

الديموغرافيا والقوة الشرائية: حصدت المجاعة أرواح ما يقرب من ١٠٪ إلى ١٥٪ من السكان، مما أدى إلى انهيار كامل في القوة الشرائية، وإفلاس آلاف الدكاكين الحرفية والتجارية الصغيرة (Okazaki, 1986, pp. 7 - 9).

حركة الأسواق وتصفية الأصول: شُلت حركة الأسواق الداخلية تماماً، وهاجر مئات الآلاف من الفلاحين إلى المدن أو إلى باكو والهند بحثاً عن العمل، وتراجعت عائدات الجمارك للدولة مما دفع الشاهات لبيع الامتيازات الاقتصادية للأجانب لسد العجز المالي المتفاقم (كاتوزيان، ١٩٩٤، ص ١٤٢ - ١٤٤).

المبحث الثالث: التغلغل الأجنبي وأثره على التجارة الداخلية في إيران

المطلب الأول: الامتيازات الأجنبية والمعاهدات التجارية

شهد القرن التاسع عشر تحولاً جذرياً في البنية الاقتصادية لإيران القاجارية، حيث تحولت من سوق محلي شبه معزول إلى ساحة للتنافس الاستعماري «الأنكلو - روسي» (Keddie, 1966, pp. 34 - 36). وكان أداة هذا التحول فرض سلسلة من المعاهدات غير المتكافئة التي منحت التجار الأجانب حصانة جمركية وقانونية أطاحت بالمنتج والتاجر المحليين.

أولاً: أثر معاهدة «تركمانجاي» (١٨٢٨) مع روسيا

بعد الهزيمة في الحرب الروسية الفارسية، وُقعت معاهدة «تركمانجاي» التي لم تكن مجرد معاهدة صلح، بل كانت صكاً للتبعية الاقتصادية؛ حيث تم فرض رسم جمركي موحد بنسبة ٥٪ فقط على كافة البضائع الروسية الواردة إلى إيران أو المصدرة منها (Issawi, 1971, pp. 72 - 70). كما نصت المعاهدة على إلغاء المكوس الداخلية وإعفاء التجار الروس من دفع الضرائب الداخلية (مثل ضريبة الراهداري أو العوارض المحلية) التي كان التاجر الإيراني مجبراً على دفعها عند تنقله بين الولايات، مما خلق تمييزاً سعرياً هائلاً لصالح الأجنبي (أشرف، ١٩٨٠، ص ٩٠ - ٩١).

ثانياً: معاهدة باريس (١٨٥٧) مع بريطانيا

لم تقف بريطانيا مكتوفة الأيدي أمام الامتيازات الروسية، فاستغلت حرب هرات الثانية عام

١٨٥٦ وضغطت على الدولة القاجارية لتوقيع معاهدة باريس عام ١٨٥٧ (Avery, ١٩٦٥, pp. ٢١٠ - ٢١٢). وتضمنت المعاهدة بند «الدولة الأكثر رعاية»، وهو ما يعني تلقائياً حصول التجار البريطانيين على نفس الامتيازات الجمركية الروسية (رسم ٥٪ وإعفاء من المكوس الداخلية). ونتيجة لذلك، حُرمت الخزانة الإيرانية من حماية صناعتها الوطنية عبر الرسوم الجمركية المرتفعة، وأصبح التاجر الأجنبي يتمتع بميزة تنافسية تفوق التاجر المحلي بفضل هذه الحماية القانونية (Abrahamian, 1992, pp. 64 - 65).

المطلب الثاني: منافسة السلع الأجنبية للمنتج المحلي

أدى غياب الحماية الجمركية إلى تحول إيران إلى سوق مفتوحة للمنتجات الصناعية الأوروبية، الأمر الذي أحدث صدمة هيكلية في الاقتصاد الحرفي التقليدي (Floor, 2006, pp. 45 - 47).

أولاً: إغراق الأسواق بالمنسوجات البريطانية والروسية

غمرت المنسوجات القطنية والصوفية القادمة من مصانع ليفربول ومانشستر (عبر الخليج العربي) ومصانع موسكو ولودز (عبر بحر قزوين) الأسواق الإيرانية الكبرى في طهران، وتبريز، وإصفهان (Issawi, 1971, pp. 258 - 260). وتميزت هذه المنسوجات الأجنبية برخص ثمنها بفضل الإنتاج الكثيف ومخرجات الثورة الصناعية، مقارنة بالمنسوجات الإيرانية التي كانت تعتمد على الأنوال اليدوية الكثيفة العمل والمرتفعة التكلفة (الفتلاوي، ٢٠٠٧، ص ١٥٥ - ١٥٧).

ثانياً: تراجع الصناعات الحرفية الإيرانية وبدايات التبعية

انهيار الحرف التقليدية: أدى هذا الإغراق إلى إغلاق آلاف ورش النسيج التقليدية (مثل صناعة «الشعر بافي» في كاشان وإصفهان)، وتحول الحرفيين إلى عاطلين عن العمل أو أجراء في قطاعات أخرى (عيسوي، ١٩٨٩، ص ٣١٥ - ٣١٧).

تغيير طبيعة الاقتصاد (التبعية): تحولت إيران من دولة ذات اكتفاء ذاتي نسبي في المنسوجات والسلع الأساسية إلى دولة مصدّرة للمواد الخام (مثل القطن الخام، الحرير، والأفيون) ومستوردة للمواد المصنعة؛ هذا الخلل البنيوي مثّل البداية الفعلية للتبعية الاقتصادية للغرب (أشرف، ١٩٨٠، ص ٩٢ - ٩٣).

المطلب الثالث: خطوط النقل والشركات الأجنبية

أولاً: الملاحة في نهر كارون

في عام ١٨٨٨، نجحت بريطانيا في إجبار الشاه ناصر الدين على فتح نهر كارون (النهر الوحيد الصالح للملاحة في إيران) أمام الملاحة الدولية، واحتكرت «شركة لينش الإخوان» (Lynch Brothers) البريطانية خطوط الملاحة فيه (الفتلاوي، ٢٠٠٧، ص ١٤٢ - ١٤٤). وأتاح هذا الخط نقل البضائع البريطانية من المحيط الهندي والخليج العربي مباشرة إلى عمق الأراضي الإيرانية الجنوبية والغربية بأسعار شحن منخفضة، مما ضاعف من سرعة تدمير الأسواق المحلية في تلك المناطق.

ثانياً: تأسيس البنوك الأجنبية وأثرها في سحب السيولة

تأسست في أواخر القرن التاسع عشر مؤسستان مصرفيتان أجنبيتان احتكرتا المشهد المالي بالكامل:

١. البنك الشاهنشاهي البريطاني (Imperial Bank of Persia): تأسس عام ١٨٨٩ بموجب امتياز مُنح للبارون «جوليوس دي رويتر»، وأعطي الحق الحصري في إصدار العملة الورقية في إيران والتحكم في أسعار الصرف (Jones, 1986, pp. 18 - 20).

٢. البنك الاستقراضي الروسي (Russian Loan Bank): تأسس عام ١٨٩٠ كأداة سياسية لوزارة المالية الروسية لتقديم القروض للشاه والنبلاء مقابل رهن عوائد الجمارك الشمالية (Subani, 2013, pp. 82 - 84).

ثالثاً: أثر البنوك في التحكم بالتجارة وسحب السيولة

عملت هذه البنوك على امتصاص المعادن الثمينة (الذهب والفضة) من السوق الإيرانية وتحويلها للخارج، واستبدالها بعملات ورقية غير مغطاة بشكل كامل في الداخل (أشرف، ١٩٨٠، ص ٩٤ - ٩٥). وكانت القروض والتسهيلات الائتمانية تُمنح للشركات والتجار الأجانب أو الوكلاء المحليين المرتبطين بهم، بينما حُرم التجار الوطنيون (تجار البازار) من التمويل، مما جعل البنوك الأجنبية هي المتحكم الأول بأسعار السلع وحركة التجارة (Abrahamian, 1992, pp. 66 - 67).

المبحث الرابع: الحراك التجاري والتحول السياسي (أواخر العهد القاجاري)

شهدت إيران في أواخر العهد القاجاري تحولاً بنيوياً في طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية (البلاط) والقوى الاجتماعية الفاعلة، وعلى رأسها تحالف «البازار والعلماء» ولم يعد الحراك التجاري مجرد نشاط اقتصادي، بل تحول إلى رافعة أساسية للعمل السياسي والمعارضة

الوطنية نتيجة تغلغل النفوذ الأجنبي ومنح الامتيازات الاحتكارية لشركات بريطانية وروسية، مما هدد مصالح التجار المحليين وهُوية البلاد الاقتصادية (Keddie, 1966, pp. 85)

المطلب الأول: الاحتجاجات الاقتصادية الكبرى («ثورة التنباك» ١٨٩١ - ١٨٩٢)

شكلت «ثورة التنباك» (أو حركة تحريم التبغ) المنعطف التاريخي الأول الذي أثبت فيه تحالف التجار ورجال الدين قدرتهم على كسر الإرادة الملكية وإلغاء القرارات السيادية.

خلفية الأزمة (امتياز ريجي): في عام ١٨٩٠، منح ناصر الدين شاه احتكاراً كاملاً لإنتاج وتجارة وتصدير التبغ الإيراني إلى شركة بريطانية تابعة للميجور «جيرالد تالبوت» مقابل مبالغ مالية زهيدة ورشاوى للبلاط (Keddie, 1966, pp. 85 - 87). وتضرر التجار المحليون بشدة؛ لأن التبغ كان من أهم المحاصيل النقدية التي يعتمد عليها آلاف البازاريين والمزارعين، وأدى الامتياز إلى إخراجهم من السوق وتحويلهم إلى مجرد أجراء لدى الشركة البريطانية (آدميت، ١٩٨١، ص ٨٥ - ٨٧).

التحالف بين البازار والعلماء وحسم المعركة: قاد تجار التبغ في طهران، وأصفهان، وتبريز الاحتجاجات، ولجأوا إلى مراجع الدين. وتوج هذا التحالف بالفتوى التاريخية للمرجع «الميرزا حسن الشيرازي» التي حظرت استعمال التبغ واعتبرت مدخنه كمن «يحارب الإمام المنتظر» (كدي، ١٩٨٣م، ص ١١٢ - ١١٤). شلت هذه الفتوى الحركة الاقتصادية تماماً، واضطر الشاه مرغماً تحت وطأة العصيان المدني إلى إلغاء الامتياز في مطلع عام ١٨٩٢ (تيموري، ١٩٨٢، ص ١١٥ - ١١٨). وكانت هذه الثورة بمثابة التمهيد الفعلي للثورة الدستورية (بناني، ١٩٨٢، ص ٥٥ - ٥٦).

المطلب الثاني: دور التجار في الثورة الدستورية (المشروطة) ١٩٠٥ - ١٩١١

لم تكن الثورة الدستورية الإيرانية مجرد حراك فكري، بل كانت حركة سياسية واجتماعية موّلها واحتضنها البازار كاستجابة مباشرة للأزمة الاقتصادية والتعسف الحكومي (Afary, 1996, pp. 62 - 64).

الشرارة الاقتصادية للثورة: في أواخر عام ١٩٠٥، قام حاكم طهران (علاء الدولة) بجلد عدد من كبار تجار السكر في البازار بحجة رفع الأسعار، في حين كان الارتفاع ناتجاً عن ظروف الحرب الروسية اليابانية واضطراب خطوط الاستيراد، بالإضافة إلى السياسات الجمركية

الجديدة التي فرضها الخبير البلجيكي «نوز» (Naus) لصالح الدائنين الأجانب (كسروي، ٢٠٠٣م، ص ٨٨ - ٩٠).

الدعم المالي واللوجستي للاحتجاجات: رداً على إهانة التجار، أغلق البازار أبوابه بالكامل، واعتصم التجار والعلماء في مزار «شاه عبد العظيم»، ثم اعتصم آلاف التجار والطلاب في مقر السفارة البريطانية بطهران (بست نشيني)؛ وتكفل كبار التجار بتمويل المعتصمين وتوفير الغذاء والمستلزمات لأسابيع طويلة، مما شل حركة الدولة (الكرماني، ١٩٨٣، ج ١، ص ٣٢٢ - ٣٢٥).

الضغط لإنشاء البرلمان: واشترط المعتصمون عزل «نوز البلجيكي» وتأسيس «عدالة خانة» (بيت العدل)، والذي تطور سريعاً بفضل نفوذ المثقفين والتجار والمراجع إلى المطالبة ب «المشروطة» (الدستور) وتأسيس أول برلمان (مجلس الشورى الوطني) عام ١٩٠٦ (Abra-hamian, 1982, pp. 103 - 105).

التجار داخل البرلمان الأول: حظي التجار بتمثيل قوي ومستقل في البرلمان الأول، وساهموا في صياغة القوانين الاقتصادية، ورفضوا القروض الأجنبية الجديدة، وحاولوا تأسيس «البنك الوطني الإيراني» لإنقاذ الدولة من الإفلاس والتبعية الاقتصادية (آبراهاميان، ٢٠٠٠، ص ١٠٥ - ١٠٧).

المطلب الثالث: الحرب العالمية الأولى وانهيار الاقتصاد القاجاري

رغم إعلان إيران حيادها الرسمي مع اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، إلا أن أراضيها تحولت إلى مسرح للعمليات العسكرية بين الدول المتحاربة، مما أدى إلى كارثة اقتصادية واجتماعية تامة (Majiid, 2003, pp. 110 - 112).

التواجد العسكري الأجنبي والاحتلال: احتلت القوات البريطانية الجنوب والشرق (لحماية حقول النفط ومواجهة العثمانيين)، بينما احتلت القوات الروسية الشمال، ودخلت القوات العثمانية من الغرب. وصادر هذا الاحتلال المحاصيل والمواشي لصالح المجهود العسكري للدول الأجنبية؛ فتفككت شبكات التجارة الداخلية وتسببت الحرب في قطع طرق التجارة التقليدية بين المدن بسبب انعدام الأمن، وتوقفت التجارة الخارجية مع الشريكين الأساسيين (روسيا وبريطانيا) نتيجة للاضطرابات والثورة البلشفية عام ١٩١٧ (أيفري، ١٩٩٠، ص ٢١٠ - ٢١٢). هذا التفكك أدى إلى شلل كامل في حركة البازار، وإفلاس مئات الشركات التجارية المحلية.

المجاعة الكبرى والتضخم: أدى احتكار الحبوب من قبل الجيوش الأجنبية والجفاف إلى «المجاعة الكبرى» (١٩١٧ - ١٩١٩) التي أودت بحياة عشرات آلاف الإيرانيين، وارتفعت الأسعار بشكل جنوني، وفقدت العملة الإيرانية (القران) قيمتها الشرائية (مجد، ٢٠٠٥، ص ٤٥ - ٤٧).

التمهيد لسقوط السلالة القاجارية (١٩٢٥): عجزت الحكومة المركزية تماماً عن السيطرة على الأوضاع، وظلت عاجزة مالياً وسياسياً، وانتشرت الحركات الانفصالية والتمردات مثل حركة الغابة في جيلان؛ هذا الفراغ السياسي والانهيار الاقتصادي الشامل مهد الطريق أمام قائد فرقة القوزاق «رضا خان» للقيام بانقلاب عسكري عام ١٩٢١، ومن ثم عزل آخر شاه قاجاري (أحمد شاه) وإعلان سقوط السلالة القاجارية رسمياً وتأسيس السلالة البهلوية عام ١٩٢٥ لإعادة مركزية الدولة والاقتصاد (كاتوزيان، ١٩٩٤، ص ١٤٥ - ١٤٧).

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة الجادة حول بنية التجارة الداخلية الإيرانية في العهد القاجاري وتفاعلاتها البنيوية والسياسية إلى جملة من الاستنتاجات العلمية الجوهرية التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

١. أثبت البحث أن «البازار الشَّرقي» لم يكن مجرد سوقٍ مادي بل كان «مؤسسة جيو - اقتصادية وسياسية» شديدة التنظيم والتراتبية؛ شكّلت فضاءً مستقلاً قادراً على مواجهة استبداد البلاط الملكي وشل حركته الإدارية عبر سلاح الإضراب العام.

٢. بيّنت الدراسة أن الاستقلال المالي للمؤسسة الدينية عبر آلية «الحقوق الشرعية» المدفوعة مباشرة من التجار، أوجد تحالفاً عضوياً دفاعياً وفّر حماية متبادلة ضد تعسّف الشاهات وصاغ أولى حركات المقاومة المدنية المنظمة في تاريخ الشرق الأوسط الحديث.

٣. استنتج البحث أن معاهدتي «تركمانجاي» و«باريس» كانتا صكوك تبعية للاستعمار الروسي والبريطاني؛ حيث أطاح خفض الجمارك الموحد (٥٪) وإلغاء المكوس الداخلية بالقدرة التنافسية للمنتج والحرفي المحلي، وحوّل إيران بنيوياً من دولة اكتفاء ذاتي إلى دولة مصدرة للمواد الخام ومستوردة للسلع المصنعة.

٤. أظهرت النتائج أن الثورات الكبرى كثورة التنباك» و«الثورة الدستورية (المشروطة)» لم تنطلق من فراغ فكري مجرد، بل كانت «استجابة حتمية ومباشرة» لأزمات جمركية ومالية مست كرامة ومصالح النخبة التجارية الوطنية.

٥. أكّدت الدراسة أن شلل شبكة المواصلات واحتلال الجيوش الأجنبية للأراضي الإيرانية إبان الحرب العالمية الأولى، مضافاً إليه المجاعة العظمى وفقدان العملة المحلية لقيمتها، قد نزع الشرعية والمبرر الموضوعي لوجود السلالة القاجارية، ممهداً لانتقال حتمي نحو الدولة المركزية العسكرية في العهد البهلوي عام ١٩٢٥.

Source list:

Arabic source

.1 Abrahamian, Ervand. (2000). Iran Between Two Revolutions. (Translated by: Ahmed Marwan). Amman: Dar Al - Faris for Publishing.

2. Ashraf, Ahmed. (1980). Historical Obstacles to the Growth of Capitalism in Iran: The Qajar Era. Tehran: Zamineh Publications.

3. Avery, Peter. (1990). Modern History of Iran (From the Qajar to the Pahlavi Era). (Translated by: Muhammad Fares). Baghdad: Dar Al - Shu'un Al - Thaqafiyya.

4. Banani, Amin. (1982). The Constitutional Revolution in Iran. Beirut: Dar Al - Nahar for Publishing.

5. Teymouri, Ibrahim. (1982). The Tobacco Prohibition: The First Passive Resistance in Iran. Tehran: Kitabha - ye Jibi.

6. Al - Jamal, Shawqi Atallah. (2002). Modern and Contemporary History of Iran. Cairo: Egyptian Bureau for the Distribution of Publications.

7. Chardin, Sir John. (2011). The Travels of Sir John Chardin into Persia and the Orient. (Translated by: Ahmed Ibish). Abu Dhabi: Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage.

8. Issawi, Charles. (1989). The Economic History of Iran 1800 - 1914. (Translated by: Center for Research and Manuscripts). Baghdad: Dar Al - Shu'un Al - Thaqafiyya.

9. Al - Fatlawi, Amal Sabti Jumaah. (2007). Iran during the Reign of Naser al - Din Shah Al - Qajar (1848 - 1896): A Study of Political, Economic, and Social Conditions. Beirut: Dar Al - Rafidain for Printing and Publishing.

10. Foran, John. (2003). Fragile Resistance: A Social History of Iran from 1500 to the Islamic Revolution. (Translated by: Ahmed Hassan). Cairo: Supreme Council of Culture.

11. Fodi, Homar. (1993). Artisans and Merchants in Qajar Iran: A Study in Economic and Social Development. London: Cambridge University Press.

12. Katouzian, Homaioon. (1994). The Political Economy of Iran: From the Constitutional Revolution to the Fall of the Qajars. (Translated by: Hassan Gharib). Beirut: Dar Al - Tali'ah.

13. Keddie, Nikki. (1983). The Religious and Political Roots of Modern Iran: The Tobacco Revolution. (Translated by: Abdeljelil Temimi). Tunis: Tunis University Publications.

14. Curzon, George Nathaniel (Lord Curzon). (1961). Persia and the Persian Question. (Translated by: Yahya Al - Khashab). Cairo: Dar Al - Ma'aref.

15. Kasravi, Ahmed. (2003). History of the Iranian Constitutional Revolution. (Translated by: Ahmed Idris). Cairo: Dar Al - Thaqafah for Publishing.

16. Kaempfer, Engelbert. (2007). At the Court of the Safavid Shah. (Translated by: Muhammad Hassan Al - Ahmad). Damascus: Dar Safahat for Studies and Publishing.

17. Lorimer, J. G. (1976). Gazetteer of the Persian Gulf (Geographical Section). Doha: Ali Bin Ali Printing Press.

18. Majd, Mohammad Gholi Khan. (2005). The Great Famine in Iran (1917 - 1919). (Translated by: Mustafa Ahmed). Beirut: Dar Riad El - Rayyes

Persian sources.

1. Adamit, Fereydoun. (1981). The Uprising Against the Tobacco Monopoly (Regie Concession). Tehran: Toos Publications.

2. Shamim, Ali Asghar. (1995). Iran During the Qajar Dynasty. 2nd ed. Tehran: Modabber Publications.

3. Falsafi, Nasrallah. (1967). The Life of Shah Abbas I. Tehran: Tehran University Press.

4. Falsafi, Nasrallah. (1967). The Life of Shah Abbas I. 3rd ed. Tehran: Tehran University Press (Tehran University Press). Vol. 2.

5. Nazim al - Islam Kermani, Mohammad. (1983). Tarikh - e Bidari - e Iranian (History of the Iranian Awakening). Edited by Ali Akbar Saeedi Sirjani. 1st ed. Tehran: Amir Kabir Publications. Vol. 1.

6. Nazim al - Shari'a, Mirza Mohammad. (2001). Reasons for the fall of the Qajar dynasty. Tehran: Iranian History Publications.

English sources

1. Afary, J. (1996). The Iranian Constitutional Revolution, 1905 - 1911: Grassroots Democracy and the Origins of Feminism. New York: Columbia University Press.

2. Abrahamian, E. (1982). Iran Between Two Revolutions. Princeton: Princeton University Press.

3. Avery, P. (1965). Modern Iran. London: Ernest Benn.

4. Curzon, G. N. (1892). Persia and the Persian Question. London: Longmans, Green, & Co.

5. Floor, W. (2000). The Economy of Safavid Iran. London: I.B. Tauris.

6. Floor, W. (2003). Traditional Crafts in Qajar Iran. Costa Mesa: Mazda Publishers.

7. Floor, W. (2006). The Persian Bazaar: Veiled Space of Desire. Washington, D.C.: Mage Publishers.

8. Foran, J. (1993). Fragile Resistance: Social Transformation in Iran from 1500 to the Revolution. Boulder: Westview Press.

9. Gilbar, G. G. (1976). The Demographic Developments of Late Qajar Iran, 1870 - 1906. Middle Eastern Studies.

10. Issawi, C. (1971). The Economic History of Iran: 1800 - 1914. Chicago: University of Chicago Press.

11. Jones, G. (1986). Banking and Empire in Iran: The History of the British Bank of the Middle East. Cambridge: Cambridge University Press.

12. Katouzian, H. (1981). The Political Economy of Modern Iran: Despotism and Pseudo - Modernism, 1926 - 1979. London: Macmillan.

13. Keddie, N. R. (1966). Religion and Rebellion in Iran: The Tobacco Protest of 1891 - 1892. London: Frank Cass.

14. Keddie, N. R. (1981). Roots of Revolution: An Interpretive History of Modern Iran. New Haven: Yale University Press.

15. Lambton, A. K. S. (1987). Qajar Persia: Eleven Studies. Austin: University of Texas Press.

16. Majiid, M. G. (2003). The Great Famine and Genocide in Persia, 1917 - 1919. Lanham: University Press of America.

17. Okazaki, S. (1986). The Great Persian Famine of 1870 - 71. Bulletin of the School of Oriental and African Studies.

18. Subani, H. (2013). The Secret History of Iran. London: Balkan Press..

19.Gilbar, G. G. (1986). The Opening Up of Qajar Iran: Some Economic and Social Aspects. Bulletin of the School of Oriental and African Studies, 49(1),..

20.Seyf, A. (1983). Silk Production and Trade in Iran in the Nineteenth Century. Iranian Studies, 16,.

21.Seyf, A. (1984). Commercialization of Agriculture: Production and Trade of Opium in Persia, 1850–1906. International Journal of Middle East Studies, 16(2),.

الملاحق

جداول تاريخية عن التجارة الداخلية في إيران خلال العهد القاجاري (١٩٢٥ - ١٧٩٦)

الجدول (١): البنية العامة للتجارة الداخلية ومجالاتها الرئيسة

المجال	طبيعة الحركة التجارية	أبرز السلع المتداولة داخلياً	المراكز / الأقاليم	الدلالة التاريخية
تجارة الحاجات الأساسية	تبادل يومي أو موسمي بين المدينة وظهيرها الريفي	الحبوب، الأرز، القمح، الفاكهة، الأغنام، الصوف، الأخشاب	همدان، أصفهان، كرمانشاه، قم، كاشان، شيراز	كانت التجارة المحلية، في نطاق السوق والظهير، أكثر حضوراً في حياة السكان من التجارة الخارجية.
تجارة المنسوجات والملابس	إنتاج حرفي حضري ثم توزيع عبر الأسواق والقوافل	الأقمشة القطنية والصوفية، العباءات، الأحذية، اللباد	يزد، كاشان، أصفهان، كرمان، تبريز	تأثرت سلباً بدخول المنسوجات الأوروبية الرخيصة، ولا سيما منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

تجارة منتجات البازار	بيع بالجملة والتجزئة داخل الخانات والحوانيت	الأدوات المنزلية، النحاسيات، الخزف، السجاد، الصابون	بازارات طهران، تبريز، أصفهان، شيراز، مشهد	كان البازار مؤسسة اقتصادية واجتماعية تجمع التاجر والحرفي والسمسار وأصحاب الخانات.
تجارة النقل الموسمية	قوافل جمال وبغال وحمير بين المدن الكبرى	السلع الغذائية، المنسوجات، السجاد، الجلود، الشاي والسكر المستوردان بعد إعادة توزيعهما	طرق طهران - قم - كاشان - أصفهان، وطهران - تبريز، وأصفهان - شيراز - بوشهر	ارتبطت حركة السوق بالأمن، والمناخ، ومواسم القوافل، وحالة الطرق.

(Issawi, 1971, pp. 130–132); (Floor, 2000, pp. 29–30);

الجدول (٢): المراكز التجارية الداخلية الكبرى ووظائفها في الشبكة القاجارية

المركز	وظيفته في التجارة الداخلية	السلع / النشاط الأبرز	الارتباطات التجارية	ملاحظة تحليلية
طهران	عاصمة سياسية وسوق استهلاك كبرى منذ القرن التاسع عشر	الأغذية، المنسوجات، سلع الإدارة والجيش	قم، كاشان، أصفهان، رشت، تبريز	نمو العاصمة زاد الطلب على الغذاء والمواد الاستهلاكية وجذب التجار.

تبريز	بوابة شمالية ومركز توزيع رئيسي	منسوجات، سلع روسية وأوروبية، حرير جيلان	القوقاز، رشت، طهران، الأناضول	صارت من أهم محطات الربط بين الخارج والسوق الداخلية.
أصفهان	مركز حرفي وتجاري تاريخي	منسوجات، حرف، فواكه، مواشٍ، سلع بازارية	لرستان، كرمانشاه، قم، شيراز، يزد	استمرت أهميتها رغم تراجعها النسبي بعد الصفويين.
مشهد	مركز ديني وتجاري شرقي	سلع زوار، حبوب، منسوجات، تجارة قوافل	خراسان، هرات / أفغانستان، طهران	ربطت بين طرق خراسان والأسواق الإيرانية.
شيراز	سوق إقليمي جنوبي	فواكه، منتجات زراعية، منسوجات، سلع متجهة إلى الخليج	أصفهان، لار، بوشهر، بندر عباس	شكلت عقدة بين الداخل والموانئ الجنوبية.
كرمان ويزد	مراكز إنتاج حرفي وعبور	سجاد، صوف، لباد، منسوجات	سيستان، بندر عباس، أصفهان	برز دورها في السجاد والمنسوجات والطرق الجنوبية.

(Curzon, 1892, pp. 561–562); (Gilbar, 1986, pp. 75–76);

الجدول (٣): طرق التجارة الداخلية والقوافل في إيران القاجارية

الطريق / المحور	خط السير العام	وسائط النقل	السلع المتداولة	العوامل المؤثرة
المحور الشمالي الغربي	تبريز - زنجان / قزوين - طهران	قوافل، دواب حمل، ثم ارتباط لاحق بالطرق الروسية	منسوجات أوروبية / روسية، سلع بازارية، منتجات محلية	تأثر بالسياسة الروسية وبأمن الطرق وبحركة القوقاز.
محور طهران - أصفهان	طهران - قم - كاشان - أصفهان	قوافل برية وخانات طريق	غذاء، منسوجات، سلع استهلاكية	يخدم أكبر منطقة استهلاك داخلي بين العاصمة وأصفهان.
المحور الجنوبي	أصفهان - شيراز - لار - بندر عباس / بوشهر	قوافل جمال وبغال	سلع داخلية متجهة للموانئ وسلع مستوردة يعاد توزيعها	المناخ، كلفة النقل، وأمن الطريق كانت حاسمة.
محور خراسان	مشهد - سمنان - طهران، مع تفرعات نحو هرات وآسيا الوسطى	قوافل ودواب حمل	منسوجات، حبوب، بضائع زوار، سلع حدودية	تراجع بعض المسارات بعد فقدان هرات واضطراب الحدود.
محور كرمان - يزد - بندر عباس	كرمان / يزد - بام / طبس / بندر عباس	قوافل صحراوية	سجاد، صوف، لباد، بضائع موانئ	تأثر بالعطش، الخانات، وبعد المسافة الصحراوية.

(Curzon, 1892, pp. 561–562); (Issawi, 1971, pp. 130–132);

الجدول (٤): الفاعلون التجاريون داخل السوق القاجارية

الفئة	الدور الاقتصادي	مجال العمل	مصادر القوة / النفوذ	الدلالة البحثية
التجّار الكبار / التجار البازاريون	تمويل وتخزين وتوزيع واسع النطاق	المدن الكبرى، القوافل، الوكالات	رأس المال، العلاقات العائلية، الائتمان، الخانات	ربطوا بين التجارة الداخلية والخارجية، وكان لهم حضور اجتماعي وسياسي.
الدلالون والسماسرة	الوساطة بين البائع والمشتري	البازار والخانات	المعرفة بالأسعار والسلع والزبائن	سهلوا التداول وخفضوا كلفة البحث عن السلع.
أصحاب الخانات والقوافل	تأمين فضاء التخزين والنقل	خانات المدن والطرق	ملكية الخان، معرفة الطرق، علاقات الحماية	الخان كان مؤسسة مركزية في انتقال السلع.
الحرفيون وأصحاب الورش	إنتاج محلي للسلع المتداولة	المنسوجات، الأحذية، المعادن، السجاد	المهارة والتنظيم المهني داخل البازار	تضرروا من منافسة السلع الأوروبية في بعض القطاعات.

التجار الأرمن واليهود والهنود	وساطة وتجارة عابرة للمناطق	التجارة الطويلة، الصرافة، بعض السلع المستوردة	شبكات عابرة للحدود واللغات	أظهروا تعددية اجتماعية في النشاط التجاري.

; (Issawi, 1971, pp. 70–71, 130–132); (Gilbar, 1986, pp. 75–76).

الجدول (٥): العوامل المؤثرة في ازدهار أو تعثر التجارة الداخلية

العامل	الأثر على التجارة الداخلية	أمثلة تاريخية	النتيجة على السوق	درجة التأثير
الأمن وضعف السلطة المركزية	رفع كلفة النقل والحماية وأخّر القوافل	الحروب القاجارية - الروسية واضطراب الطرق	تقلب الأسعار وانقطاع بعض المسارات	عالٍ
الجفاف والمجاعة وسوء المحاصيل	خفض الفائض الزراعي ورفع أسعار الغذاء	مجاعة ١٨٦٩ - ١٨٧٢م	تقلص القدرة الشرائية واتساع المضاربة	عالٍ جداً
دخول السلع الأوروبية الرخيصة	أضعف بعض الحرف المحلية، خصوصاً النسيج	توسع المنسوجات البريطانية والروسية في القرن التاسع عشر	تحول بعض البازارات من الإنتاج إلى التوزيع	عالٍ

التوسع في المحاصيل النقدية	زاد ربط الريف بالأسواق	الأفيون، القطن، الحرير قبل أزمة دودة القز	تحول جزء من النشاط الداخلي نحو التصدير وإعادة التوزيع	متوسط / عالٍ
الضرائب والرسوم والمكوس	رفعت كلفة السلعة عند انتقالها بين المدن	رسوم الطريق والبوابات والخانات	زيادة الأسعار وتشجيع الالتفاف والوساطة	متوسط
تحسن بعض خطوط الملاحة والاتصال	أعاد توجيه طرق توزيع السلع المستوردة	الملاحة في قزوين والخليج، ثم التلغراف والطرق الحديثة المحدودة	تزايد ارتباط الداخل بالمراكز الحدودية والموانئ	متوسط

(Gilbar, 1986, pp. 75–85); (Seyf, 1983, pp. 51–72); (Seyf, 1984, pp. 233–250);

الجدول (٦): مؤشرات كمية وسياقية تساعد في تفسير السوق الداخلية

المؤشر	القيمة / المعطى	الفترة	صلته بالتجارة الداخلية	تنبيه منهجي
نمو التجارة المرئية الكلية	من نحو ٢٫٥ مليون جنيه إسترليني إلى نحو ٢٠ مليوناً	١٨٠٠ - ١٩١٤	يدل على اتساع روابط السوق الإيرانية بالعالم وما ترتب عليه من إعادة توزيع داخلية	المؤشر يخص التجارة الخارجية المرئية، لا التجارة الداخلية الصرفة.
نمو التجارة بالقيمة الحقيقية	زيادة تقديرية بنحو ١٢ مرة	١٨٠٠ - ١٩١٤	يعكس اتساع حركة السلع النقدية التي مرت عبر البازارات والطرق الداخلية	تقدير مركب من تقارير قنصلية وإحصاءات جمركية.
اختلال الميزان التجاري	عجز شبه مستمر بعد أزمة دودة القز ١٨٦٥ حتى ١٩١٤	١٨٦٥ - ١٩١٤	ضغط على النقد والأسعار وسلاسل التوزيع في الداخل	لا يعني توقف التجارة الداخلية بل تغير تركيبها.
حجم التجارة البريطانية في ستينيات القرن التاسع عشر	نحو ٥٠ - ٦٠٪ من التجارة الخارجية الفارسية	نحو ١٨٦٠	أدى إلى انتشار المنسوجات والسلع الأوروبية في الأسواق الداخلية	المعلومة تخص التجارة الخارجية لكنها مؤثرة في البازار المحلي.
مثلث الاستهلاك الأكبر	تبريز - مشهد - أصفهان	أواخر القرن التاسع عشر	حُددت ضمنه أكبر كثافة استهلاكية وحركة تجارية داخلية	وصف نوعي جغرافي لا رقم إحصائي.

(Gilbar, 1986, p. 75); (Issawi, 1971, pp. 130–132);